التنافسية بين الجامعات

إعداد

أ. د/ محمد صبري الحوت

أستاذ التخطيط التربوي

كلية التربية – جامعة الزقازيق

أ. د/ صلاح الدين محمد توفيق

أستاذ ورئيس قسم أصول التربية ومدير مركز المعلومات

كلية التربية – جامعة بنها

د/ أحمد عابد إبراهيم عبد المطلب

مدرس مساعد بقسم أصول التربية

كلية التربية جامعة بنها

التنافسية بين الجامعات

إعداد

أ. د/ محمد صبري الحوت أ. د/ صلاح الدين محمد توفيق د/ أحمد عابد إبراهيم عبد المطلب

أستاذ التخطيط التربوي أستاذ ورئيس قسم أصول التربية مدرس مساعد بقسم أصول التربية

المستخلص

التنافسية نشاط مرتبط بحياة الكائن الحي، وإن اختلف الهدف؛ فهناك من يتنافس من أجل البقاء، وهناك من يتنافس من أجل الوصول للقمة، وهناك من يتنافس من أجل البقاء على القمة. وارتبط مفهوم التنافسية بين الجامعات بظهر التصنيفات المحلية للجامعات، وزادت حدة التنافسية مع ظهور التصنيفات الدولية للجامعات، بالإضافة لعوامل أخرى زادت من حدة التنافس بين الجامعات؛ عالميًا وإقليميًا ومحليًا. ومن ثم هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل مفهوم التنافسية بين الجامعات ومناقشة العوامل التي أدت لزيادة حدة المنافسة بين الجامعات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي.

وعرضت الدراسة لبعض المصطلحات وهي: التنافسية، والمنافسة، والقدرة التنافسية، والميزة النسبية، والميزة التنافسية، وذلك بغرض ضبط المصطلحات وتوضيح الفروق بينهم.

كما قدمت الدراسة لمحة عن الجذور التاريخية لنشأة مفهوم التنافسية بين الجامعات، والوقوف على أشكال التنافس بين الجامعات. وقدمت الدراسة تحليل لعوامل زيادة حدة التنافسية بين الجامعات. وتوصلت الدراسة إلى تحديد هذه العوامل في: العولمة وتدويل التعليم الجامعي، واقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة، ودور التعليم في دعم تنافسية الدول، واتفاقية تحرير التجارة في الخدمات، وظهور التصنيفات العالمية للجامعات، والمشروعات التنافسية.

الكلمات المفتاحية: القدرة التنافسية – التنافسية بين الجامعات

Competitiveness Between Universities

ABSTRACT

Competitiveness is an activity related to the life of living organisms, even if the objective is different. Competitiveness concept between universities is related to the university local rankings and the competitiveness increased because of the international university rankings as well as some other factors between universities nationally, regionally and internationally. Therefore, the objective of the present study is to analyze the concept of competitiveness between universities and to discuss the factors which led to the increase of competitiveness between universities. The descriptive method was followed in the present study. Some terms related to this study were presented such as competitiveness, competition, competitiveness ability, relative advantage, and the competitiveness advantage. The differences between these terms were also examined. The present study investigated the historical background of the competitiveness concept and different forms of competitiveness between universities. It also provided an analysis of the factors which led to the increase of competitiveness between universities. It identified these factors as follows: Globalization and internationalization of university education, knowledge economy, knowledge society, role of education in supporting the competitiveness between countries, GATS (The General Agreement on Trade in Services), the world ranking of universities and the competitive projects.

Keywords: competitiveness ability - competitiveness between universities.

مقدمة:

التسابق ظاهرة أصيلة في عالم الكائنات الحية، تسابق يصل إلى الصراع على الكلأ والملأ والمأوى، تسابق من أجل البقاء وعلى الوجود ذاته. ومن ثم ساد الحياة الإنسانية الصراع والمنافسة، منافسة بين عرقيات، وأديان، وأجناس، ومجتمعات، ودول، ومؤسسات، وأفراد، وأصبحت المنافسة أحد أهم أسباب التقدم الإنساني، منافسة في الصناعة والعلوم والتكنولوجيا والتقدم العلمي. وأدت قضية المنافسة والغيرة في عالم الأفراد والمجتمعات إلى تقدم الإنسان ورقيه، واختراعه لكل ما هو جديد ينافس به غيره، مما أدى إلى التطور والتحديث المعرفي والتكنولوجي.

واستقطب مصطلح التنافسية اهتمام العديد من الاقتصاديين والمؤسسات الاقتصادية الدولية والشركات والدول منذ نهاية الثمانينيات من القرن العشرين. وأصبحت التنافسية غاية يسعى الجميع إلى تحقيقها للوصول إلى هدف رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع لتحقيق الرفاهية، إذ تعد التنافسية مؤشرًا للقوة الاقتصادية للبلد، إذ لا يكون للاقتصاد أهمية أو تأثير في المحيط الدولي ما لم يتمتع بقوة تنافسية عالية [1].

وبما أن التنافس في مجتمعات اقتصاد المعرفة هو في جوهره تنافس تعليمي، وسباق في التعليم. إذ تتقدم الدول عن طريق التعليم وتفعيل مخرجاته في إحداث التنمية المجتمعية الشاملة وإحداث طفرات هائلة في النمو الاقتصادي والعسكري والسياسي، بحيث أصبح لزامًا على أي مجتمع يسعى إلى التنمية والمنافسة والتميز مراجعة نظمه التعليمية وإصلاحها [2]، وخاصة مؤسسات التعليم العالي.

ومن ثم أشارت دراسة لمياء محمد أحمد (2004) [3] إلى أن السياق الجديد من التحولات العالمية واقتصاد المعرفة أكد على أهمية توفير ميزات تنافسية بين الجامعات لتكون الأفضل، بما يسمح لها بجذب أفضل العناصر البشرية من أعضاء هيئة تدريس وإداريين وطلاب، لتبدأ حالة من التنافس بين الجامعات لإحداث تغييرات استراتيجية في بنائها المادي والمعرفي حتى تتمكن من تحقيق ميزة تنافسية والفوز في سباق التنافس على سائر الجامعات الأخرى.

إذ يجب إدراك أن تعليم القرن الحادي والعشرين هو حجر الأساس للتنافسية، فالتحولات الجوهرية في الاقتصاد تتطلب سياسات خلاقة لإيجاد تواصل بين التعليم والتنافسية، فنظام التعليم في القرن الحادي والعشرين هو التحدي المركزي أمام بناء القدرات التنافسية للدول [4].

وبالتالي هدفت دراسة محمد عشري حسن (2006) [5] إلى التعرف على المعوقات التي تعرقل تحسين وضع الجامعات المصرية والعربية. وأيضًا هدفت دراسة نسرين أحمد عباس (2006) [6] إلى الوقوف على أسباب ضعف المركز التنافسي للجامعات المصرية عامة وجامعة حلوان خاصة.

وأتت دراسة عادل محمد زايد (2008) [7] لتأكد أن التنافس في مجال التعليم أصبح حقيقة واقعة، حيث زاد عدد الجامعات والمعاهد الأكاديمية والعلمية والبحثية، محليًا وإقليميًا ودوليًا، جامعات وجدت لتنافس في سوق التعليم، مما أوجد منافسة شرسة بين تلك المؤسسات العلمية، والجامعة التي لن تسعى للوصول إلى ميزة تنافسية فسوف تفقد المكان والمكانة.

وعرضت دراسة Stephen P. Heyneman (2008) [8] لتجربة جامعة كوريا الجنوبية كجامعة ذات قدرات تنافسية عالمية. وتناولت دراسة Jamil Salmi (2009) [9] كيفية وصول بعض الجامعات إلى القمة، وتوصلت إلى أنه لا يوجد قالب واحد يصلح مع كل الجامعات لتحسين مكانتها التنافسية.

كما تناولت دراسة Jarkko Tirronen & Terhi Nokkala (2009) [10] الوسائل الاستراتيجية الممكن إتباعها لتحسين القدرات التنافسية للجامعات الفنلندية في ظل التوجه نحو عولمة وتدويل التعليم والبحث العلمي.

وهدفت دراسة عبد الفتاح عبد الرحمن، ومروة سمير (2010) [11] إلى الوقوف على بعض أسباب ضعف المركز التنافسي للجامعات المصرية. ووضعت دراسة عبد الباسط محمد دياب (2010) [12] تصورًا مقترحًا لدعم القدرة التنافسية للجامعات المصرية في ضوء الخبرات الدولية. وعرضت دراسة Seeram Ramakrishna & Venni Venkata Kishna (2010) [13] تجربة جامعة سنغافورة في كيفية الوصول إلى التميز والإبداع من خلال إنتاج المعرفة وحل مشكلات المجتمع والتميز التدريسي لتصبح إحدى الجامعات الرائدة في آسيا. وقدمت دراسة Daniela Filippo et al. (2012) [14] تصور مستقبلي للجامعات الإسبانية للوصول لمكانة متقدمة في المجتمع الأكاديمي الدولي.

وخلاصة القول، ذهبت دراسة عثمان بن عبد الله الصالح (2012) [15] إلى أن كثيرًا من المفاهيم التي كانت الجامعات في معظم دول العالم تنأى بنفسها عن التعامل معها، مثل مفاهيم السوق والعملاء والتنافسية، أصبحت قضايا ذات أهمية وضرورة للجامعات، وأصبح البحث عن فهم أصيل ومتعمق لمصطلح التنافسية بين الجامعات ومتطلبات تحقيقها عملًا أصيلًا وليس تكميليًا أو اختياريًا أمام الجامعات.

قضية الدراسة:

في ظل تداعيات العولمة وتدويل التعليم واقتصاد المعرفة أصبحت جامعات العالم بحاجة إلى أن تكون أكثر تطورًا وتنافسيًا في سوق التعليم المحلي والإقليمي والعالمي. إذ أصبحت الجامعات أمام تحدي جديد يطالبها بالكفاح من أجل تحسين نوعية أنشطتها الأكاديمية بالمقارنة مع أقرانها على مستوى العالم في حلبة التنافس بين الجامعات (19).

وخاصة بعد ظهور تصنيفات الجامعات العالمية والتي فرضت على كل جامعة العمل على صياغة استراتيجيات تنافسية لبناء واستدامة ميزة تنافسية في قطاع التعليم العالي (17). إذ فرض ظهور التصنيفات العالمية للجامعات التفكير فيما يمكن عمله إزاء هذه التصنيفات، وكيفية الاستفادة من المقارنة الدولية بين الجامعات للنهوض بالجامعة (18).

وعليه يمكن بلورة قضية الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما الإطار المفاهيمي لمصطلح التنافسية بين الجامعات، وما عوامل تزايد حدتها؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما الجذور التاريخية لمصطلح التنافسية بين الجامعات؟

2- ما مفهوم التنافسية بين الجامعات؟

3- ما أشكال التنافس بين الجامعات؟

4- ما عوامل تزايد حدة التنافسية بين الجامعات؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى:

1- الوقوف على الإطار المفاهيمي للتنافسية بين الجامعات.

2- التعرف على أشكال التنافسية بين الجامعات.

3- توضيح أهم عوامل تزايد حدة التنافس بين الجامعات.

أهمية الدراسة:

استمدت الدراسة أهميتها من:

1- الأهمية النظرية لتسليط الضوء على قضية التنافسية بين الجامعات.

2- أهمية نشر ثقافة التنافس بين الجامعات.

3- الأهمية التطبيقية من تحسين القدرة التنافسية للجامعات في تحقيق قيمة مضافة للقدرة التنافسية للدولة.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي للوقوف على قضية التنافسية بين الجامعات واستخلاص الحقائق لتقديم فهم متعمق للقضية وأبعادها.

مصطلحات الدراسة:

تحددت مصطلحات الدراسة في:

التنافسية:

وهي قدرة المؤسسة على استخدام الإمكانيات من معرفة، ومهارات لتحقيق التقدم المنشود [19]. وإجرائيًا تنافسية الجامعة جزء لا يتجزء من تنافسية الدولة، وتعني الاستغلال الأفضل لقدرات الجامعة البحثية، وإنتاج المعرفة، التي تسهم في تنمية المجتمع، وإعداد الموارد البشرية على مستوى عال بشكل متميز عن الجامعات الأخرى. [20]

وسارت الدراسة وفق النسق الفكري الآتي:

محاور الدراسة:

أولًا: الجذور التاريخية لنشأة مفهوم التنافسية بين الجامعات.

ثانيًا: الإطار المفاهيمي للتنافسية بين الجامعات.

ثالثًا: أشكال التنافسية بين الجامعات.

رابعًا: عوامل تزايد حدة التنافسية بين الجامعات (عالميًا وإقليميًا ومحليًا).

وفيما يأتي تناول مناسب لهذه المحاور:

أولًا: الجذور التاريخية لنشأة مفهوم التنافسية بين الجامعات:

كانت بداية ظهور مصطلح التنافسية "خلال الفترة (1981 – 1987)، والتي عرفت عجزًا كبيرًا في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية خاصة في تبادلاتها مع اليابان، وزيادة حجم الديون الخارجية. وظهر الاهتمام مجددًا بمفهوم التنافسية مع بداية التسعينيات كنتاج للنظام الاقتصادي العالمي الجديد وبروز ظاهرة العولمة، وكذا التوجه العام لتطبيق اقتصاديات السوق". [21]

والتنافسية في التعليم الجامعي تشمل شقين أساسيين: أما الأول، فهو قدرة التميز على الجامعات المنافسة في مجالات حيوية مثل البرامج الدراسية وخصائص أعضاء الهيئة التدريسية والمكتبات والقاعات

والتجهيزات الدراسية والبحثية وتسهيلات التدريب العملي للطلاب ونمط الإدارة ونظم الجودة وكذا في ابتكار نظم وبرامج تأهيل جديدة تتواكب مع المستجدات البيئية، وأما الشق الثاني فهو القدرة على جذب واستقطاب الطلاب والطالبات من السوق المحلية والخارجية، ولا شك أن النجاح في الشق الثاني متوقف على النجاح في الشق الأول". (22)

والجذور التاريخية للتنافسية بين الجامعات (على الطلاب، والأساتذة، والتمويل، والدعم المجتمعي) ترجع إلى فترة بعيدة، حيث ارتبط ظهور مفهوم التنافسية بين الجامعات بظهور تصنيفات الجامعات. إذ بدأ تصنيف برامج الدراسات العليا الجامعية في عام 1925 في الولايات المتحدة، ومنذ ذلك التاريخ ظهرت العديد من المحاولات لتصنيف البرامج ومؤسسات التعليم العالي سواء من خلال الباحثين أو المؤسسات البحثية، فمثلًا في عام 1982 قام المعهد القومي للبحوث بالولايات المتحدة بجمع معلومات عن برامج الدكتوراه في 274 جامعة و41 تخصص، وفي عام 1983 ظهر أول تصنيف لمؤسسات التعليم العالي بواسطة (US News & World Report)، وبعد ذلك ظهر العديد من التصنيفات بواسطة وسائل إعلام تجارية وبحثية على مستوى الدولة أو على المستوى العالمي. إلى أن وصلت إلى حوالي 33 نظام لتصنيف مؤسسات التعليم العالي حول العالم. وخلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين نمى مفهوم وقضية الجودة في مجال التعليم العالي، وتم وضع مخططات لتوكيد الجودة، وكذلك نمى مفهوم المحاسبية ووضع نظم لها، واهتمت الجامعات بعمل تقارير عن أداءاتها لتقديمها لصانعي القرار من خلال مؤشرات الأداء، ونمى مفهوم مقارنة الجامعات بعضها ببعض، وإنشاء نظم لتصنيف مؤسسات التعليم العالي، وبالتالي أصبح هناك ثلاث آليات: تصنيف للجامعات من خلال وسائل للإعلام، ومقاييس لتوكيد الجودة من خلال هيئات توكيد الجودة، ومقاييس للمحاسبية تفرض بواسطة الحكومات، وفي منتصف تسعينيات القرن العشرين أصبحت تصنيفات الجامعات أكثر انتشارًا بين صانعي القرار وقادة المؤسسات، وذلك ارتباطًا بسيادة مفاهيم السوق وعولمة التعليم العالي، إذ أن التصنيفات تساعد أصحاب المصالح في معرفة قيمة استثماراتهم في التعليم العالي ومساءلة المؤسسات عن نتائجها، ومن ثم أدت السياقات السياسية الاجتماعية والليبرالية الجديدة إلى انتشار تصنيفات الجامعات. والآليات الثلاثة تستخدم لقياس فاعلية المؤسسة. فهذا هدف مشترك لهم، وهو تحسين جودة التعليم العالي. (23)

وارتبط ظهور مفهوم التنافس الدولي بين الجامعات ارتباطًا وثيقًا بظهور التصنيفات الدولية لمؤسسات التعليم العالي والجامعات في بدايات القرن الحادي والعشرين، والجامعة المتميزة هي التي تصنف من بين أفضل مائة أو مائتين جامعة على مستوى العالم في هذه التصنيفات الدورية، وهي الجامعة التي

تمتلك مجموعة خصائص ذات المستوى المتميز عالميًا، وهي الجامعة القادرة على جذب أفضل العناصر من أعضاء هيئة التدريس والطلاب والموظفين، وهي الجامعة التي لا تعتمد على مصدر واحد للتمويل، بل تتعدد مصادر التمويل بين تمويل حكومي، وتمويل من خلال الفوز بمناقصات تنافسية من مصادر خاصة وحكومية، وإيرادات الرسوم الدراسية، ومنح وهبات ووقف، والجامعة التي لا تقف عن مصدر واحد للتمويل تتمتع بحرية أكاديمية أعلى دون قيود أيديولوجية أو سياسية، لتكون قادرة على وضع الخطط الخاصة بها وممارسة الأنشطة التدريبية والبحثية في مناخ حماية حقوق الملكية الفكرية. (24)

ثانيًا: الإطار المفاهيمي للتنافسية بين الجامعات:

التنافسية (لغة) تشتق من تنافس أي تحاسد وتسابق، وفي التنزيل العزيز {**وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ**} [سورة المطففين، الآية 26] أي وفي ذلك فليتراغب المتراغبون. ونقول سقيم النفاس، أي أسقمته المنافسة والمغالبة على الشيء، ونقول أنفسهم أي أعجبهم وصار عندهم نفيسًا، ونافست في الشيء منافسة ونفاسًا إذا رغبت فيه على وجه المباراة في الكرم، وتنافسوا فيه أي رغبوا، وفي الحديث الشريف: أخشى أن تبسط الدنيا عليكم كما بسطت على من كان قبلكم فتنافسوها كما تنافسوها، هو من المنافسة والرغبة في الشيء والانفراد به، وهو من الشيء النفيس الجيد في نوعه (25).

ومصطلح التنافسية Competitiveness: من المصطلحات التي شاعت في الكتابات الإدارية والاقتصادية في العقدين الآخرين، ويختلف مفهوم التنافسية وفقًا للمستوى الذي تتم عنده؛ فهناك تنافسية على المستوى الكلي وهي تنافسية الدولة، وتنافسية على المستوى المتوسط وهي تنافسية القطاع أو النشاط، وتنافسية على المستوى الجزئي وهي تنافسية المؤسسة (26).

والتنافسية على مستوى الدولة تعني أن لديها سياسات وأوضاع تضمن وتحافظ على تحقيق مستوى عال من متوسط دخل الفرد ولديها مستوى نمو مستمر. ولكي تحقق الدولة ذلك تحتاج إن تكون قادرة على جذب واحتضان استثمارات وأعمال جديدة، وأن توفر بيئة مواتية لمؤسسات الأعمال القائمة. ومن ثم فإن التنافسية، كما يعنيها مايكل بورتر، تعني الشروط الاقتصادية الفرعية أو المايكرو للازدهار، فداخل الدولة الواحدة توجد جميع المؤسسات داخل ظروف اقتصادية كلية أو ماكرو واحدة،

ولكنها تختلف في السياسات الاقتصادية المايكرو، وهذه السياسات هي محل الاهتمام والتي تستحق أن توجد على مستوى الاقتصاد المايكرو، وهي التي تحدد قدرة المؤسسات على إنتاج سلع وخدمات ذات قيمة. وبالتالي يكون من نتائج التنافسية ثراء ورفاهية وجودة حياة تقاس وتنعكس في مستويات عالية من متوسط دخل الفرد وإجمالي الناتج القومي. (27)

وبالتالي يتداخل مفهوم التنافسية مع مفاهيم النمو والتنمية وازدهار الدولة، حيث يشير مفهوم التنافسية إلى تحقيق الدولة لتوازن في ميزانها التجاري، حيث يدل الفائض فيه على قوة تنافسية للدولة، ووجود عجز يعني تدهور في تنافسية الدولة. وبالإضافة إلى تحقيق هذا التوازن، تحسين مستويات المعيشة لأفراد الدولة وزيادة الدخل الحقيقي لهم ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. (28)

والتنافسية على مستوى القطاع هي عملية يهدف من خلالها القطاع إلى الحفاظ على استمرارية متحصلاته خلال الزمن، أو زيادة حصته السوقية، وذلك دون تخفيض للأسعار أو تحمل للخسائر، ولكن من خلال إتباع استراتيجيات تركز على التنافس إما من جانب النفقات، وأما من جانب اختلاف وتميز المنتج وجودته (29)، والقطاع التنافسي هو القطاع الذي مؤسساته تحسن من أدائها من خلال زيادة الإنتاجية بإبداعات تكنولوجية وإدارية وتقدم جودة أفضل أو منتجات وخدمات بأسعار أقل، ولهذا تشهد منتجاتها إقبالًا متزايدًا. (30)

والتنافسية على مستوى المؤسسة هي عملية تبذل فيها المؤسسة محاولات مستمرة من أجل التفوق على المؤسسات الأخرى التي تعمل في المجال نفسه، حيث تتنافس المؤسسات فيما بينها على الأسواق والفرص والعملاء، وتشتد المنافسة فيما بينها. (31)

ويجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين التنافسية على صعيد المؤسسة والقطاع والدولة علاقة تكاملية؛ إذ أن إحداها تؤدي إلى الأخرى. (32)

والتنافسية (اصطلاحًا) تعني استعمال الملكات والمواهب وقدرات الإبداع والابتكار والتطوير سواء على مستوى الفرد أو المؤسسة أو المجتمع ككل لاغتنام الفرص المتاحة ومصادر القوة لاكتشاف مجالات تحقيق تميز وتفوق على الآخرين بما يحقق تعميق الإحساس والإدراك الذاتي بالثقة بالنفس والقدرة على تحقيق مستقبل أفضل والتقدم إلى قمم النجاح ليمثل نموذج مثالي يحتذي به من خلال القبول العام للنتائج والإقبال على منتجات هذه المؤسسة من خلال بناء كيان من الثقة يتراكم ويزداد وينمو، وهو كيان قائم على الأثر والتأثير والانطباع والصورة الذهنية، وهذا المستقبل يمثل حلم وآمال وطموحات الأفراد والمؤسسات والأمة، وهذا يتولد بصناعة للمزايا التنافسية من خلال علاقة تفاعلية ذكية لامتزاج ومزج عبقرية المكان بعبقرية الزمان وبعبقرية الإنسان وصولًا إلى وضع متقدم بين باقي المنافسين سواء أفراد أو مؤسسات أو دول. (33)

ويشير مصطلح المنافسة Competition إلى الظروف التي تتم فيها عملية الإنتاج والتبادل التجاري، فهي الإطار الذي يحدد إمكانية تنافسية الدولة أو القطاع أو المؤسسة، فبينما يتعلق مصطلح التنافسية بالأداء وبمصادر القوة والضعف، يشير مصطلح المنافسة إلى الظروف التي تحدد شكل ودرجة التنافسية، فالمنافسة من حيث النوع والدرجة تعد أحد المحددات المؤثرة في تنافسية الدولة أو القطاع أو المؤسسة، فكلما زادت درجة المنافسة في السوق، كلما تطلب الأمر زيادة القدرة التنافسية، فالسياسات التي تشجع المنافسة تؤدي إلى تحفيز المؤسسات على دعم التنافسية وامتلاك القدرات التنافسية والكفاءة أمام المنافسين. (34)

إن فوائد توفير مناخ يرسخ للمنافسة ومنع الاحتكار تعود على الفرد والمجتمع، فالمناخ الصحي للمنافسة يدفع عجلة الإنتاج من خلال الابتكار؛ ابتكار في المنتجات والعمليات وأساليب الإدارة، وبالتالي تحسين رفاهية الفرد ومستوى معيشة المجتمع. والمسألة الحرجة هي كيف يمكن إيجاد ظروف مواتية للإسراع بحركة النمو والإنتاج في مؤسسات دولة ما، واستدامة هذا الإسراع، فالطريق الوحيد

لتحقيق هذا الإسراع واستدامته هو الإبداع والابتكار، فمن خلال الابتكار يمكن إنتاج خدمات وسلع أكثر كفاءة وأكثر قيمة استهلاكية، وطريق إيجاد هذا الإبداع والابتكار هو المنافسة. فالمنافسة القوية من خلال بيئة عمل داعمة هي السبيل الوحيد لتحقيق وتحسين الإنتاجية المستدامة، وبالتالي الرفاهية الاقتصادية. إذن منافسة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، والتي بدورها تؤدي إلى تحسين رفاهية الفرد والمجتمع. (35)

ويشير مصطلح القدرة التنافسية Competitive ability إلى مجموعة العوامل التي تساعد المؤسسة على التنافسية، وهذه العوامل هي مجموعة الموارد والأصول والمهارات التي يمكن التحكم والسيطرة عليها ومزجها وتنسيقها واستثمارها بما يحقق منفعة وقيمة أفضل للعميل أو المستهلك وتحقق تميزًا وتفوقًا على بقية المنافسين وتسمح باستمرار تحقق النجاح في ظل المنافسة المحلية والعالمية. والقدرة التنافسية بذلك تعني القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة وبالسعر المناسب وفي الوقت المناسب بشكل أكثر كفاءة من المنافسين. (36)

وبذلك تحقق الدولة أو المؤسسة ميزة تنافسية.

وكان مصطلح الميزة النسبية Comparative advantage يسود في الفترات السابقة، والميزة النسبية تقوم على أسس التحليل الساكن وتعتمد على الوفرة النسبية للموارد الطبيعية من أرض، ومناخ، وموقع، ومواد أولية، ومعادن، وغيرها. هذه الموارد كانت تؤدي إلى اختلاف التكاليف النسبية بين الدول، وبذلك يتحدد نمط واتجاه التجارة الدولية والتخصص، ويتحدد وجود فائض أو عجز في الميزان التجاري للدولة. أما مصطلح الميزة التنافسية Competitive advantage يقوم على أسس التحليل الديناميكي، فالميزة التنافسية تصنع ويمكن اكتسابها، فدولة ما يمكن لها استيراد عوامل الإنتاج مثل رأس المال، والتكنولوجيا لتحقيق النمو، وتقوم باقتناص الفرص في الأسواق العالمية، فأول من أدرك أن الميزة التنافسية تصنع ويمكن اكتسابها هم اليابانيون. (37)

واعتمدت الميزة النسبية على حسن الاستفادة من المزايا الطبيعية التي تتوافر لدى الدولة، والعمل على زيادة الاستثمارات الموجهة للتنمية البشرية والبحث والتطوير، والاعتماد على حماية الصناعات المحلية من خلال سياسات الدعم والحماية، ولكن غيرت الميزة التنافسية ذلك ووجهت الأنظار إلى أنه لا يجب الاعتماد فقط على العناصر الطبيعية كمحددات للتنافسية، لأنها عناصر تتعرض للتآكل والفناء، كما أن هناك من الدول لا يتوافر لديها هذه العناصر، وبالرغم من ذلك حققت تميز في الأسواق الدولية، مثل اليابان، كما أن الدول لا يمكنها الاعتماد على سياسات الدعم والحماية لأنها مؤقتة ولا يمكن الاعتماد عليها بشكل دائم وإلا أدت إلى انغلاق الدولة، مما يؤدي إلى استرخاء الصناعات والأنشطة المحمية. (38)

والملاحظ إذًا، هو أن الميزة التنافسية هي الهدف المراد الوصول إليه من جانب الدولة أو القطاع أو المؤسسة، وهذا الهدف هو تحقيق تميز عن المنافسين، ويتحقق هذا الهدف من خلال الاستغلال الأمثل لمجموعة عوامل ممثلة في موارد بشرية، ومالية، ومادية، وتكنولوجية، ومهارات إدارية، وغيرها، وهذه العوامل تمثل القدرة التنافسية للدولة أو المؤسسة، وتسمى العملية التي يتم فيها هذا الاستعداد والاستغلال والوصول للهدف بالتنافسية، وتتم التنافسية في مناخ وظروف تشجع على التنافس، في ظل الاقتصاد الحر، وسيادة مفهوم اقتصاديات السوق، والعولمة والخصخصة، واتساع المدى للقطاع الخاص في شتى المجالات، هذه الأجواء التي تحيط بالدولة أو القطاع أو المؤسسة تسمى بالمنافسة، وتسمى العوامل التي تحدد تنافسية الدولة أو قدرتها التنافسية بمحددات التنافسية.

ثالثًا: أشكال التنافسية بين الجامعات

تتخذ التنافسية بين الجامعات الأشكال الآتية:

1- التنافس على الموارد، حيث أنه لا توجد موارد تكفي جميع احتياجات جميع قطاعات الدولة، ومن ثم تدخل الجامعات الحكومية، وقطاع التعليم عامة، في تنافس مع القطاعات والهيئات والمؤسسات الحكومية الأخرى، مما يتطلب من الجامعات إقناع المشرعين، والمسئولين عن توزيع الموارد وإقناع الجهات

المانحة بجدواها ومدى مساهمتها في دعم التنمية المجتمعية وتحسين القدرة التنافسية للدولة، والمجتمع ككل، وهذا أدعى في الوقت الحاضر حيث أصبح التوجه السائد في الدول وفي الأوساط السياسية عمومًا هو خفض الإنفاق وتقليل الدعم وخفض المخصصات المالية للخدمات.

كما تدخل الجامعات الحكومية في تنافس مباشر فيما بينها من أجل الحصول على الأموال الكافية لأنشطتها، وتظهر اعتبارات لما يسمى بتكلفة الفرصة الضائعة، حيث تعقد مفاضلة بين الإنفاق على الجامعات وبين الإنفاق على القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة والسياحة وغيرهم فيتم المقارنة بين الإنفاق والعائد في مجال التعليم الجامعي، وماذا لو تم توجيه هذه المخصصات إلى قطاعات أخرى غير قطاع التعليم الجامعي، مثل بناء مصنع أو تطوير قطاع السياحة، فأي هذه القطاعات يدر عائد أفضل، وهنا لابد للجامعات أن تثبت أنها لم تعد مؤسسات استهلاكية ولكنها مؤسسات استثمارية وأن العائد والمنفعة منها أعلى مما ينفق عليها فيكون قياس الكلفة المنفعة مؤشر إيجابي لصالح الجامعات، فتحظى بذلك على تشجيع المجتمع عامة، وتحظى بالمزيد من النفقات بما يساعدها على تحسين العمليات والمخرجات بما يفيد المجتمع فتحسن مكانتها، وهكذا تظل في البقاء والاستمرار في التحسين المستمر.

2- بحث الجامعات عن جهات ترعاها، وذلك في ضوء الاتجاه نحو البحث عن موارد إضافية للتمويل، ويشترك في ذلك الجامعات الحكومية والخاصة، وتزيد هذه المنافسة المتصاعدة حدة المصاعب التي تواجهها الأنشطة الرامية إلى جمع ما يكفي من الهبات والمنح للجامعات، مما يزيد من حدة التوتر في البيئة التنافسية.

3- التنافس على الطلاب، حيث ترغب كل جامعة في اجتذاب طلاب يضيفون المزيد من السمعة والعراقة على الجامعة، طلاب متفوقون لديهم المقدرة على إتمام الدراسة الجامعية بتفوق، وتتلهف كل جامعة أو كلية على أن يختارها أمثال هؤلاء الطلاب المتفوقون فتقوم بعض الجامعات بإتباع طرق

معينة لجذب هؤلاء الطلاب مثل التوسع في المنح الدراسية، وإن كانت مثل هذه المنح تكلفة إضافية لها تأثيراتها على موارد الجامعة.

4- التنافس على اجتذاب، فضلًا عن الاحتفاظ، الهيئة التدريسية والإدارية المتميزة، حيث تتنافس الجامعات في ضم أفضل العناصر من أعضاء هيئة التدريس والإداريين بما يدعم ويحسن من قدرتها التنافسية.

5- التنافس من أجل التفوق، فهناك في أنحاء العالم كله جامعات وكليات معينة يشير اسمها إلى التفوق والتميز، وأصبحت هذه الأسماء بمثابة نماذج تحتذي وعلامات مميزة للنوعية الفائقة تهتدي بها الكثير من مؤسسات التعليم العالي الأخرى، ويبقى القول بأنه في وسع كل جامعة أن تطور برامجها وأن تكون لديها الرغبة في أن تضاهي مؤسسات الأسماء المتميزة مثل هارفارد وكمبردج، فهناك بعض الجامعات التي اكتسبت سمعة ممتازة لبرنامجها الجامعي في مجال معين مثل علوم البحار فعلى الجامعة أن تتفوق في برنامج أو أكثر من برامجها، بحيث يكون ذا نوعية فائقة التميز، وهذا التفوق بدوره يجتذب الطلبة والمدرسين الأكفاء، والمنح والهبات والهدايا للمؤسسات التعليمية لمساعدتها في الحفاظ على ميزتها التنافسية ونجاحها في المدى البعيد.

رابعًا: عوامل تزايد حد التنافسية بين الجامعات (عالميًا وإقليميًا ومحليًا).

مفهوم التنافسية ظهر، ووجد، وزادت حدته في قطاع الأعمال، ولكن بسبب مجموعة من العوامل انسحب هذا المفهوم إلى الجامعات، عوامل جعلت التنافسية تحدى أمام الجامعات عوامل تمثل الدواعي والمبررات لمراجعة الوضع الحالي للجامعة، والبحث والسعي لدعم وتحسين القدرات التنافسية للجامعة في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع استجابة للسياقات الجديدة.

1- العولمة وتدويل التعليم الجامعي:

انتقلت في السنوات الأخيرة مفاهيم وأفكار العولمة إلى مجال التعليم العالي، أفكار تشير إلى سوق التعليم العالي باعتباره ظاهرة عالمية أفكار تفسح المجال نحو تخفيف سيطرة الحكومات على التعليم، وزيادة خصخصة مؤسساته، ومن ثم حدثت نقلة نوعية في إدارة نظم التعليم العالي في جميع أنحاء العالم، من أجل تطبيق مفاهيم ونظريات التسويق في العديد من جامعات العالم بهدف اكتساب ميزة تنافسية في السوق الدولية، إذ أن أكثر من 1.6مليون طالب يدرسون خارج بلدانهم، وأكثر من نصف مليون يدرسون بالولايات المتحدة، ومن ثم حدثت تحديات زيادة المنافسة بين المؤسسات الوطنية والدولية، ومن ثم حدثت محاولات من قبل الحكومات لتحسين نوعية التعليم العالي وتشجيع قوى السوق لتقديم خيارات متميزة من التعليم والتدريب والمؤسسات في مجال التعليم العالي بما يلبي حاجة الطالب، وتجهيز الجامعات بما يمكنها من مواجهة التحدي المتمثل في مثل هذا السوق الدولي للتعليم العالي (40).

وفي ظل العولمة تتعرض منظمات التعليم الجامعي والعالي التقليدية المعاصرة لتحديات تهدد وجودها وإمكاناتها وجودة مخرجاتها نظرًا لظهور مؤسسات تعليمية بديلة تستخدم التقنيات الجديدة وتتعامل مع مفاهيم العولمة، مثل جامعات الفضاء التي تتعامل مع طلابها عبر القنوات الفضائية والأقمار الصناعية، والجامعات التخيلية التي تعمل من خلال شبكة الإنترنت، والجامعة بدون جدران، ومن ثم أصبح هناك عدم قدرة لمؤسسات التعليم الجامعي الحكومية والتقليدية على مواجهة المنافسة القادمة من الجامعات الأجنبية التي تتميز بأنها أعظم قدرة على التكيف مع متطلبات أسواق العمل وتطورات تقنيات التعليم (41)، بما أوجد تحدى تحسين القدرات التنافسية أمام هذه الجامعات التقليدية من أجل البقاء والنمو.

2- اقتصاد المعرفة. ومجتمع المعرفة:

تحولت فلسفة التنمية في القرن الحادي والعشرين إلى تبني مفهوم التنمية القائمة على المعرفة، واقتصاد المعرفة، الذي تحركه صادرات ذات قيمة مضافة مرتفعة، هي نتاج الأبحاث والتكنولوجيا

والقدرات العقلية، فامتلاك الدول لقدرات تنافسية أصبح ثمرة تجنيها الدول من تحولها إلى اقتصاد المعرفة وذلك بتحقيق نمو اقتصادي مستدام وريادة إقليمية، ومن ثم توجهت الأنظار إلى الجامعات لكونها مصانع المعرفة التي تقوم بتدريب الأشخاص المؤهلين جيدًا، وبإجراء الأبحاث العلمية، ونقل وإنتاج المعرفة الداعمة للنمو الاقتصادي، فالجامعات كثيفة المعرفة هي محركات الابتكار وأهم عوامل التغيير والنمو الاقتصادي في الدول، إذ تقوم بابتكار المعرفة التي توجد سلع وخدمات تسهم في تقدم المجتمع ككل، وأصبح التحدي الأهم أمام الدول هو إيجاد بيئات غنية بالتعليم، ليس فقط في الأماكن المصممة للتعليم الرسمي، وإنما في أماكن العمل وأماكن لقاء وتواصل الناس وترقية البنية التحتية للتعليم والتدريب ونقل المعرفة والاتصالات لدفع تنافسية الدول، ودعم القدرات التنافسية للجامعات لتكون المحركات القوية للتجديد والتغيير بوصفها مصانع للبشر ذوى المعرفة والمهارات، وتعزيز قدرات رأس المال البشري والاجتماعي (42).

وبذلك تزايدت حدة التنافس بين الجامعات في امتلاك أفضل الكوادر والتخصصات العلمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقيام بأبحاث الذكاء الاصطناعي وفضاء المعلومات وهندسة المعرفة وجودة البرمجيات، وتقوم بعض الجامعات بحجب نتائج أبحاثها في مجالات التقدم وامتلاك سبل التميز والقوة في ظل أجواء التنافس العالمي للبقاء والنمو والسيطرة والوصول إلى مصاف الدول الأكثر تقدمًا، حيث تبدي الحكومات الأمريكية قلقًا متزايدًا حول إتاحة مجالات البحوث العلمية الحساسة للطلبة الوافدين والأجانب والقادمين من الدول العربية والإسلامية وتشمل قائمة البحوث هذه عدة مجالات أساسية في معظم فروع التكنولوجيا المتقدمة، مما يفرض تحدي أمام جامعات الدول النامية والراغبة والساعية نحو التقدم في العمل على تنمية ودعم قدراتها التنافسية الذاتية، وأن تصبح هذه الجامعات مراكز للتميز (43).

3- دور التعليم في دعم تنافسية الدول:

في ظل الاحتياجات الاقتصادية والضغوط الاجتماعية الداخلية والمنافسة الدولية، على الدول أن تبحث عن تحسين كفاءة نظام تعليمها العالي، واحتمالات إعادة إصلاحه وهيكلته، والبحث عن تحسين القدرة التنافسية للجامعات والحصول على ترتيب متقدم في التصنيفات الدولية (44).

وفي ظل التحولات العالمية المعاصرة تتوقف قدرة المجتمعات على المنافسة في الألفية الثالثة في المقام الأول على ما لديها من مخزون الفكر والمعرفة المتمثل بمخرجات مؤسساتها التعليمية، مما يتطلب دعم القدرات التنافسية لهذه المؤسسات لتحسين منظومة التعليم بها فيما يخص الطالب وعضو هيئة التدريس والمادة العلمية وأساليب الإدارة المرنة المبدعة، وهذا ينعكس على مسيرة التنمية وتقدم المجتمعات وبذلك تظهر أهمية التركيز على تحقيق ميزة تنافسية للجامعات من أجل رفع كفاءة الموارد البشرية المؤهلة للعمل مستقبلًا، إذ أن العنصر البشري المؤهل جيدًا يخدم تحقيق الميزة التنافسية للدولة، فهو مصدر التخطيط واتخاذ القرار الجيد، كما أنه مصدر العمل المتقن الذي يحقق الجودة والتميز بتكلفة أقل وتحقيق الإبداع والابتكار، وإنتاج المعرفة والبحوث التي تفيد المجتمع وتحسن من قدراته التنافسية. (45)

وأدركت العديد من الدول الدور الذي يؤديه التعليم في دعم تنافسيتها ونظروا إلى التعليم كقوة تأخذ بيد الفرد والمجتمع نحو مكانة تنافسية أفضل. ويؤكد ذلك سرعة إعادة النظر نحو التعليم إذا واجهت الدولة أي صعوبات أو تهديدات تخص مركزها التنافسي، ومثال ذلك عندما شعرت الولايات المتحدة الأمريكية بالتقدم العلمي السوفيتي في مجال الفضاء عام 1957، أعادت تصميم وتطوير العلوم والرياضيات، وعندما شعرت أيضًا بالخطر الياباني في بداية الثمانينيات أصدرت تقرير "أمة في خطر"، وكذلك عندما قامت روسيا بمشاركة بعض الدول بمحاولة إطلاق مسار فضائي نحو المريخ عام 1996، سبقتها الولايات المتحدة بإطلاق مسار فضائي إلى المريخ، وهذا يؤكد أن التعليم هو العامل الأساس الذي تعود إليه الدول وتهتم بتطويره وتنمية القدرة التنافسية لمؤسساته عندما تشعر بالقلق على مكانتها التنافسية (46).

4- اتفاقية تحرير تجارة الخدمات:

في 15 إبريل 1994 وقع ممثلي 120 دولة على اتفاقية التعاون التجاري المعروفة باسم اتفاقية الجات، وذلك بالدار البيضاء بالمغرب، إيذانًا بفتح صفحة جديدة في تاريخ العلاقات التجارية الدولية وتحرير التجارة، وتتولى تنفيذ الاتفاقية منظمة التجارة العالمية، ومن بين ثلاث اتفاقيات تضمها اتفاقية الجات، تأتي اتفاقية تحرير تجارة الخدمات، لتشمل أنشطة خدمية تنطبق عليها أحكام تحرير التجارة لأول مرة في تاريخ العلاقات التجارية الدولية، ومن بين هذه الأنشطة الخدمات التعليمية، مما وضع الدول النامية أمام منافسة غير مؤهلة لها الآن (47).

وتهدف اتفاقية (GATS) إلى إزالة وتخفيف القيود المتمثلة في القوانين والإجراءات والقرارات أمام حرية تبادل الخدمات، وهذا يعكس مدى التحرر من القوانين والتشريعات الوطنية والقواعد التي تفرضها الدولة أمام حرية انتقال الخدمات أو دخول موردي الخدمات الأجانب إلى الأسواق المحلية أو وجود تمييز بينهم وبين الموردين المحليين، ويتطلب تحرير التجارة في الخدمات حماية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومما ساعد على سرعة تنفيذ هذه الاتفاقية ما شهده العالم من طفرات تكنولوجية متقدمة في مجال الحاسبات والاتصالات، مما ساعد على ربط الأسواق العالمية في مجال الخدمات وأدى ذلك بالدول التي تتمتع بمزايا أو تتفوق في مجال إنتاج بعض الخدمات تكون لها الريادة والسبق في تجارة وتسويق هذه الخدمات في السوق الدولية (48).

وعليه، تلتزم الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية بمعاملة موردي الخدمات الأجانب معاملة واحدة، حيث إذا سمحت الدولة لمنافس أجنبي في قطاع معين يجب عليها أن تسمح لكل أعضاء المنظمة وتعطي لهم فرص متساوية في ذلك القطاع، وكذلك توحيد المعاملة بين الموردين المحليين والأجانب، وحظر أي تمييز ضد المورد الأجنبي، وكذلك حرية الموردين الأجانب في النفاذ للسوق المحلي للدولة في

مقابل حرية موردي الخدمة المحليين في التواجد في السوق الأجنبي [49]. ولكن القدرات التنافسية للدول النامية تجعلها مستورد أكثر من أن تكون مصدر للخدمات.

وبعد العمل باتفاقية تحرير التجارة في الخدمات زادت حدة المنافسة بين المؤسسات التعليمية مثل الجامعات حيث تحول السوق من المحلية إلى العالمية ومن تشريعات وضوابط محلية إلى تشريعات وضوابط تنسجم مع اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات، ووجدت مؤسسات تعليمية وجامعات يمتد نشاطاتها عبر الدول والقارات، وهذه الجامعات تمتلك قدرات تنافسية عالية، وتم فتح المجال أمام التحالفات الاستراتيجية بين الجامعات، وتحول المستفيد ومستقبل الخدمة من مستفيد محلي إلى مستفيد عالمي بفعل ثورة تكنولوجيا المعلومات وسطوة الإنترنت، فيستطيع طالب الخدمة أينما كان أن يطلع على عروض الدراسة في مختلف الجامعات العالمية ويقارن وينتقى من بينهم، مما فرض على الجامعات أن تتعامل بفاعلية مع هذه المستجدات من خلال تحسين قدراتها التنافسية وما تقدمه من خدمات وبرامج دراسية وتسهيلات [50].

لقد أصبحت النظرة الجديدة للتعليم العالي تقوم على أنه جانب من أنشطة الخدمات التجارية التي تدر عائدًا من الربح على الاستثمارات الخاصة، وفي هذا المضمون أصبح التعليم العالي قضية من اختصاص الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)، وأصبحت الخدمات التعليمية تتداول في الأسواق الحرة، وبذلك وجد موردين للتعليم العالي عبر الحدود الدولية لتلبية الحاجات في البلاد الأخرى، وتعددت نماذج توريد الخدمات التعليمية في التعليم مثل التعليم عن بعد، والجامعة الافتراضية، والجامعة العالمية، وجامعات عبر الدول، وإنشاء فروع للجامعات في دول عدة، ودراسة الطلبة في الخارج، وابتعاث الأكاديميين للخارج [51].

وأصبحت الخصخصة اتجاه عالمي، حيث أصبح النشاط الخاص هو مرتكز الاقتصاديات الحديثة، وفتحت الأبواب لإنشاء الجامعات الخاصة والأجنبية داخل الدول، ولم تعد الجامعات الحكومية هي

المحتكر لتقديم التعليم الجامعي ولكن تنافسها جامعات خاصة وأجنبية وجامعات افتراضية وجامعات عالمية، وهذه الجامعات لديها قدرات عالية على التنافس، وعلى تقديم نفسها من خلال أحدث أساليب الدعاية والترويج والسوق، وبذلك دخل سوق التعليم الجامعي منافسين وموردين جدد، محليين ودوليين، وبذلك وجدت الجامعات الحكومية التقليدية نفسها أمام تنافس من الجامعات الخاصة والأجنبية والافتراضية، وحتى داخل الكليات والأقسام زاد التنافس لتقديم برامج باللغة الإنجليزية، وهذا كله فرض تحدي تحسين القدرات التنافسية لكل جامعة أو كلية أو قسم علمي يريد البقاء والاستمرار فضلًا عن النمو والتحسين المستمر والتقدم إلى مراكز تنافسية أفضل.

5- أهمية فكرة وثقافة التنافسية للجامعة:

إن نشر فكر وثقافة التنافسية بين الجامعات يفيد في تطوير أداء الجامعات والمؤسسات البحثية والأكاديمية ويحمي الجامعة من الجمود والتخلف، فعندما تشعر الجامعة بأنها وحدها هي منفذ تقديم الخدمات التعليمية والبحثية دون وجود جامعات أو مؤسسات أكاديمية وبحثية تنافسها على ذلك، يؤدي ذلك إلى تكاسل الجامعة عن تجديد وتطوير أنشطتها وبرامجها من أجل مسايرة مستجدات العصر من تقدم علمي وتكنولوجي وتطوير في المهن والتخصصات وتغير احتياجات الطلاب باستمرار وتغير مطالب سوق العمل أما ثقافة التنافس تشجع الجميع على التطوير والتجديد والتحرك تجاه التحسين المستمر.

وتوافر مناخ التنافس بين الجامعات يرفع من روح المنافسة بينهم بما يؤدي إلى تجويد الأداء وتحسين المستويات الأكاديمية والإدارية للجامعات، وكذلك نقل التكنولوجيا واستخدمها في الجامعات، والمساعدة في دفع الجامعات نحو الاطلاع على تجارب الجامعات المتقدمة بما يسهم في الارتقاء بالجامعات الوطنية وتشجيع الجامعات لتحسين وتطوير قدراتها التنافسية للحفاظ على كوادرها البشرية وخفض هجرة العقول المحلية، ومساعدة الجامعات للاطلاع على مناهج الجامعات المتقدمة وما يجرى بها من بحث

علمي وكيفية إدارتها، وتسمح التنافسية للجامعات المحلية من الانتشار في الخارج بشرط تقديم خدمات تعليمية تمكنها من ذلك، وتدفع فكرة التنافسية الجامعات إلى تطوير وتدريب العاملين لمواكبة التطورات التكنولوجية وتطوير نظم التعليم وبرامجه وأساليبه لتلبية احتياجات المستفيدين وأصحاب المصالح من الجامعة، وتشجع التنافسية الجامعات على توجيه البحوث من أجل تحقيق أهداف المجتمع وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وتسهم التنافسية في إلزام الجامعات بتطوير وبناء نظم للمعلومات معلومات عن الجامعة كمنظومة، ومعلومات عن البيئة الخارجية ومتطلباتها، ومعلومات عن الجامعات المنافسة لها، لمعرفة نقاط القوة والضعف لديهم، إذ أن امتلاك المعلومة يعد قوة فاعلة في التنافس (52).

6- انتشار التقارير العالمية لتصنيف الجامعات:

كانت بداية ظهور تقارير تصنيف الجامعات هي بداية محلية في عام 1983 بهدف الدراسة العلمية للجامعة من جهة خارجية بصفة دورية لدفع الجامعات إلى الجد والاجتهاد للحفاظ على المستوى العلمي والترتيب المتقدم، ذلك أن الجامعة الحائزة على الرتب الأولى تعد الأقوى علميًا وإداريًا وتفيد هذه التقارير أولياء الأمور والطلاب في اختيار الجامعة الأفضل للالتحاق ويقوم بتصنيف الجامعات عدة جهات مثل مؤسسات إعلامية تقوم بتوظيف الخبراء التربويين والجامعيين والإحصائيين لإعداد التقارير، ويمكن لوزارة التعليم العالي أن تقوم بهذه المهمة لامتلاكها لموارد بشرية ومالية تمكنها من ذلك، أو هيئات مستقلة تتولى هذا الأمر بامتلاكها أدوات القياس والتقويم الصادقة والثابتة والمقارنة، وتقوم هذه الجهات بجمع المعلومات عن جامعات الدولة من حيث البرامج، والبحوث والنشاطات العلمية، بما يفيد في توجيه الطلاب الذين يريدون الالتحاق بالجامعة، أو الطلاب الذين يريدون تغيير تخصصاتهم أو جامعاتهم، أو الطاقم الإداري والأكاديمي الذين يريدون معرفة نقاط القوة والضعف حتى يبقوا في وضع تنافسي ويسعوا إلى التحسين المستمر للوصول إلى مركز تنافسي متقدم (53).

ومنذ عام 2003 ظهرت تقارير دولية لتصنيف الجامعات على مستوى العالم، مما يعطي كل جامعة مؤشرًا عن موقعها بين التصنيفات ومما يدفع كل جامعة إلى السعي الحثيث لتأمين وتوفير المتطلبات اللازمة للتوافق مع هذه المعايير التصنيفية للجامعات العالمية بما يعزز موقعها وترتيبها بين الجامعات العالمية (54). وهذا دفع الجامعات إلى الوقوف على وضعها وترتيبها ومكانتها التنافسية بين جامعات العالم، وأن تقارن نفسها بغيرها من الجامعات المحلية والإقليمية والعالمية، وأن تراجع وتقوم أدائها

وتحسن من وضعها التنافسي من خلال وضع السياسات والاستراتيجيات والإجراءات التي تدفعها إلى مركز تنافسي متقدم، فنتائج التصنيفات تدفع وتحفز الجامعات نحو المنافسة.

حيث تفيد تقارير تصنيف الجامعات في تقييم الجامعات بين بعضها البعض، وتحديد الفجوة بين كل جامعة والجامعات العالمية، وزيادة التنافسية بين الجامعات، وتقييم التميز الموجود داخل كل جامعة، وتحديد أفضل الممارسات ووضع وتوجيه سياسات البحث العلمي والتعليم في الدول، والإسهام في تكثيف العلاقات العلمية والتفاعل في البحث العلمي على المستوي القومي والدولي (55).

وتقسم تصنيفات الجامعات- حسب تناولها للمؤسسة ككل أو لبرنامج أو نشاط معين- إلى تصنيف شامل، وهو الأكثر شيوعًا، حيث يعتمد على مؤشرات لتقييم الأداء الجامعي على مستوى الجامعة ككل، وتصنيف جزئي، ويستند على برنامج معين أو مجال معين في أحد فروع المعرفة ويتم من خلاله تصنيف الجامعات مثل التركيز على الدرجة الجامعية الأولى أو الدراسات العليا، وتصنيف مختلط يعتمد على مجموعة من المعايير والمؤشرات المتنوعة. وتقسم التصنيفات- حسب مدى الاتساع في التناول- إلى تصنيفات محلية تضع ترتيب للجامعات على المستوى المحلي، حيث تقوم إحدى المؤسسات المعنية بوضع تصنيف للجامعات على مستوى الدولة فقط، وتصنيفات دولية تضع ترتيب للجامعات والمراكز البحثية على مستوى العالم (56).

ويمكن تقسيم تصنيفات الجامعات إلى (57):

أ)**تصنيفات أكاديمية مثل:**

- تصنيف معهد التعليم العالي بجامعة جياو تونج بشنغهاي بالصين: التصنيف الأكاديمي للجامعات العالمية.
- تصنيف صحيفة تايمز البريطانية من خلال ملحقها للتعليم العالي: تصنيف الجامعات العالمية وذلك بالتعاون مع مؤسسة بريطانية متخصصة في التعليم والدراسة بالخارج وهي Quacquarelli Symonds ثم بالتعاون مع مؤسسة Thomson Reuters بالولايات المتحدة، والعاملة في مجال الميديا.
- تصنيف صحيفة U.S NEWS& World Report الأمريكية بالتعاون مع مؤسسة Quacquarelli: تصنيف أفضل جامعات العالم.
- تصنيف وكالة Reitor الروسية: تصنيف الجامعات العالمية.

ب) **تصنيفات تركز على الأداء البحثي مثل:**

- تصنيف جامعة ليدن الهولندية: تصنيف ليدن.
- تصنيف معهد تقويم واعتماد التعليم العالي بتايوان: تصنيف الأداء للأوراق العلمية بالجامعات العالمية.
- تصنيف المفوضية الأوروبية: تقييم الجامعات من خلال الأداء البحثي.
- تصنيف منظمة المؤتمر الإسلامي: التصنيفات الأكاديمية للجامعات في دول منظمة المؤتمر الإسلامي.

ج) **تصنيفات مختلطة (متعددة)،**

وهي تصنيفات وتقسيمات للجامعات باستخدام عدد من المؤشرات المتنوعة دون وضعها تحت تسميات محددة مثل:

- تصنيف مركز تطوير التعليم العالي بألمانيا.
- تقسيم خريطة الجامعات.
- تصنيف مشروع تمويل الجامعات الأوربية: نظام تصنيف الجامعات متعدد الأبعاد الأوروبي.

د) **تصنيف الجامعات حسب موقعها الالكتروني مثل:**

تصنيف ويبومتركس بمدريد لجامعات العالم.

هـ) **المقارنة المرجعية من خلال مخرجات التعلم مثل:**

تصنيف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: مشروع تقييم مخرجات التعليم العالي.

7- المشروعات التنافسية:

تنطلق الفكرة من أهمية تشجيع وإتاحة الفرصة ودعم ساحة التنافس الحر بين الجامعات والمؤسسات البحثية من خلال مشروعات مستقلة، وأحد مصادر هذه المشروعات هي المؤسسات الإنتاجية والخدمية التي تلجأ للجامعة طلبًا لمشروع بحثي ينفذ لها، مما يفيد في زيادة العائد المالي والذي بدوره يفيد في تنفيذ مشروعات أخرى. (58) والمصدر الآخر لهذه المشروعات هو الجامعة نفسها ووزارة التعليم العالي، لتوكيد القدرات التنافسية لمؤسسات التعليم العالي ودعم اللامركزية والاستقلالية الإدارية للارتقاء بنوعية وكفاءة وفاعلية مؤسسات ونظام التعليم العالي، عن طريق خلق مناخ تنافسي لتطوير مؤسسات التعليم العالي من جامعات وكليات وأقسام، وتشجيع استمرارية التطور الذاتي للعملية التعليمية، وتحسين قدرات المؤسسات الأكاديمية لتطوير وإنشاء التخصصات العلمية الحديثة والمبتكرة،

وتقوية التعاون والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي والصناعة، والعمل على تحسين ودعم مصادر المعلومات، وتحسين المعامل داخل الجامعات وتنظيم استخدامها. (59)

وان تعمل كل جامعة على دعم كافة مشاريع البحوث التخصصية، التنافسية، والتعاونية، مما يدعم مسيرة البحث العلمي في الجامعة وتعزيز فرص التعاون بين الجامعة والمؤسسات البحثية العامة والخاصة، ودعم روابط الصلة بين الجامعة ومؤسسات الإنتاج، مما يؤدي إلى إثراء قدرة الجامعة في البحث العلمي، بما يحقق مصلحة المجتمع، وبما يفيد في تقديم الدعم المالي والمعنوي إلى مشاريع كافة الباحثين من أعضاء الهيئة التدريسية، بما يسهم في خدمة المجتمع المحلي والإقليمي والعالمي. (60)

المراجع

1- عدنان فرحان الجوارين: القدرة التنافسية للدول العربية مع إشارة خاصة إلى العراق دراسة تحليلية ومقارنة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2013، ص7.

2- إيمان محمد شوقي عبد الحميد: تصور مستقبلي للتعليم ما قبل المدرسي في مصر باستخدام أسلوب التحليل البيئي (SWOT analysis)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس، 2006، ص2.

3- لمياء محمد أحمد، الجامعة الافتراضية كإحدى الصيغ التعليمية، المؤتمر السنوي الأول للمركز العربي للتعليم والتنمية بالتعاون مع جامعة عين شمس "مستقبل التعليم الجامعي العربي رؤى تنموية"، في الفترة 3-5 مايو 2004، ج1، ص ص 650-651.

4- 21st century skills, education & competitiveness a resource and policy guide, 2008, p. 1 & p. 20. Available at: www.21st century skills.org

5- محمد عشري حسن عبد المهدي: مناهج ومؤشرات القدرة التنافسية للجامعات العربية، مؤتمر القدرة التنافسية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي المصرية والعربية في إطار اتفاقيات تحرير التجارة الدولية في الخدمات، في الفترة 7-9 مايو 2006، جامعة حلوان.

6- نسرين احمد عباس: معايير التقييم الدولية للجامعات المصرية، مؤتمر القدرة التنافسية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي المصرية والعربية في إطار اتفاقيات تحرير التجارة الدولية في الخدمات، المرجع السابق.

7- عادل محمد زايد: تدعيم القدرات التنافسية للجامعات وجودة العملية التعليمية، مؤتمر تدعيم القدرات التنافسية للجامعات، في الفترة 4-5 يونيو 2008، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ص4.

8- Heyneman, Stephen p: Korea University a global university in a competitive economy.في مؤتمر تدعيم القدرات التنافسية للجامعات، المرجع السابق

9- Salmi Jamil: The Challenge of establishing world – class universities, the World Bank, 2009.

10- Tirronen, Jarkko & Terhi Nokkala: Structural Development of Finnish Universities: achieving Competitiveness and academic Excellence, Higher Education Quarterly, VO1.63, No.3, July, 2009.

11- عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، ومروة سمير حجازي: ضعف القدرة التنافسية للجامعات المصرية والسبيل إلى دعمها والارتقاء بها، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مجلد 34، كلية التجارية جامعة المنصورة، 2010.

12- عبد الباسط محمد دياب: تطوير القدرة التنافسية للجامعات المصرية في ضوء خبرات وتجارب جامعات بعض الدول المتقدمة، مؤتمر اتجاهات معاصرة في تطوير التعليم في الوطن العربي، في الفترة 6-7 فبراير، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالتعاون مع كلية التربية جامعة بني سويف، دار الفكر العربي القاهرة.

13- Ramakrishna, Seeram & Venni Venkata Krishna: Emergence of Asian Universities as centers of new knowledge generation and a base for national competitiveness a case study of the national university of Singapore, In liu, N. C et al., (eds): Paths to a world – Class University: Lessons from practices and experiences classroom, Sen Publishers, 2011.

14- Fillippo, Daniela De et al: Visibility in international rankings strategies for enhancing the competitiveness of Spanish universities, sciencometrics, 2012.

15- عثمان بن عبد الله الصالح: تنافسية مؤسسات التعليم العالي إطار مقترح، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة بالجزائر، عدد 10، 2012، ص297.

16- Horta, Hugo: Global and national Prominent universities: Internationalization, Competitiveness and the role of the State, High Educ, No. 58, 2009, PP. 388-389.

17- SES RTCIC/Ankara centre: Academic Rankings of Universities in the OIC Countries, Organization of The Islamic Conference, Ankara, April 2007, p.7.

18- Marginson, Simon: Global University Rankings: The Strategic issues, Conferencia Magistral, las universidades latinoamericanas

ante los rankings internacionales: Impactos, Alcances, y limites, UNAM, 17 – 18 May 2012, PP1-2.

19- Lyndon Bird FBCI: Dictionary of Business Continuity Management Terms, Version 2, Business Continuity Institute, January 2012, p. 17.

20- Koh, Kyeongmo: Enhancing University Competitiveness through Educational Facilities, OECD, Paris, 2012, P.4. Available at: www.oecd.org

21- دويس محمد الطيب: براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول "حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2005، ص2.

22- أحمد سيد مصطفى: تنافسية التعليم الجامعي العربي في القرن الحادي والعشرين، دعوة للتأمل، مجلة التربية، عدد 144، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، مارس 2003، ص ص 128 – 129.

23- Shin, Jung Cheol & Robertk Joutkoushian: The Past, Present, and Future of University Ranking, In Shin, Jung Cheol et al (Editors): University Rankings theoretical Basis, Methodology and Impacts on Global higher Education, Springer Dordrecht Heidelberg, London, 2011, P. 1-3.

24- Wachter, Bernd & Neil Kemp: Internationally Competitive Universities: A Study for Arengufond, Academic Cooperation Association, 2010, PP. 6-7.

25- ابن منظور: لسان العرب، المجلد 6، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ص3، 45.

26- عثمان بن عبد الله الصالح: تنافسية مؤسسات التعليم العالي: إطار مقترح، مرجع سابق، ص297.

27- The Beacon Hill Institute, Suffolk University: State Compositeness Report 2001, Boston, 2001, PP. 5-6.

28- طارق نوير: دور الحكومة الداعم للتنافسية "حالة مصر"، ورقة عمل. متاحة على موقع المعهد العربي للتخطيط بالكويت www.ArAB-API.ORG

29- أيمن إبراهيم السيد إسماعيل: القدرة التنافسية لصناعة الإسمنت المصرية في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص7.

30- Jmanyika, James et al: How to compete and grow: A sector guide to policy, Mckinsey Global institute, March 2010, p. 10.

31- عصام لطفي سيد: إدارة عمليات الدمج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك المصرية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009، ص107.

32- عدنان فرحان الجوارين: القدرة التنافسية للدول العربية مع إشارة خاصة إلى العراق دراسة تحليلية ومقارنة، مرجع سابق، ص42.

33- محسن أحمد الخضيري: صناعة المزايا التنافسية منهج تحقيق التقدم من خلال الخروج إلى آفاق التنمية المستدامة بالتطبيق على الواقع الاقتصادي المعاصر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004، ص ص 23-26.

34- أميرة محمد عبد السميع عمارة: تحليل القدرة التنافسية للقطاع السياحي المصري، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002، ص12.

35- Porter, Michael E: Competition and Antitrust: A Productivity Based Approach, 2002, PP. 3-4. Available at: www.academia.Edu.

36- عصام لطفي سيد: إدارة عمليات الدمج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك المصرية، مرجع سابق، ص ص 106 – 107.

37- نيفين حشمت شمت: التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص ص 25-26.

38- الشيماء حامد محمود حجاج: قياس القدرة التنافسية للتجارة الخارجية من السلع الزراعية المصرية في إطار الشراكة الأوروبية والكوميسا دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008، ص ص 19- 20.

39- دانيل جيمس راولي، وهيربيرت شيرمان: من التخطيط إلى التغيير تطبيق الخطة على مستوى التعليم العالي، ترجمة ياسين كلاس، العبيكان، 2007، ص ص 60- 62.

40- Hemsley – Brown, J. V. & I Oplatka: Universities in a competitive global market place: A systematic review of the literature on higher education marketing, international Journal of Public sector management, Vol. 19, No. 4, P.P 320-322.

41- محمود فوزي المناوي: العلم واللغة متى يتكلم العلم العربية؟، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2013، ص ص 17-18.

42- فرانشيسكو خافيير كاريللو (تحرير): مدن المعرفة المداخل والخبرات والرؤى، ترجمة خالد علي يوسف، عالم المعرفة، عدد 381، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر 2011، ص ص 200-207.

43- نبيل علي: الوطن العربي في سياق مجتمع المعرفة، في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: التعليم العالي والبحث العلمي في مجتمع المعرفة، المؤتمر التاسع للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، دمشق، 15-18 ديسمبر 2003، ص ص 225 – 228.

44- Kastueva – Jean, Jatiana: Higher Education, the Key to Russia's Competitiveness, IFRi Russia / nis center, Paris, April 2008, P. 15.

45- فاطمة علي محمد الربابعة: دور سياسات إدارة الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمات العامة مع التطبيق على الجامعة الأردنية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006، ص ص 69-70.

46- علي السيد الشخيبي: آفاق جديدة في التعليم الجامعي العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2012، ص319.

47- حسين عمر: الجامعة – الخصخصة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2002، ص ص 16-18.

48- فاطمة بوسالم: أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة منتوري قسطنطينية، 2011، ص ص 29- 30.

49- الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS متاحة على الموقع الالكتروني للبنك الدولي: www.worldbank.org

50- أحمد سيد مصطفى: إدارة الجودة الشاملة والأيزو 9000 منهج علمي للتنافس بالجودة، الناشر المؤلف، القاهرة، 2006، ص ص 105-106.

51- مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة الملك عبد العزيز: منظمة التجارة العالمية وتأثيرها على التعليم العالي، سلسلة نحو مجتمع المعرفة، الإصدار الثالث والعشرون، 2010، ص ص 5-9.

52- مروان جمعة درويش: دور التعليم المفتوح والتعليم عن بعد في زيادة القدرة التنافسية للجامعات (تجربة جامعة القدس المفتوح)، في مؤتمر القدرة التنافسية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي

والبحث العلمي المصرية والعربية في إطار اتفاقيات تحرير التجارة الدولية في الخدمات، مرجع سابق، ص ص 640-641.

53- نادر أبو خلف: التعريف بتصنيف الجامعات وارتباطه بالنوعية، مؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني، برنامج التربية ودائرة ضبط النوعية في جامعة القدس المفتوحة، رام الله، 3-2004/7/5، ص ص 2-3.

54- فيصل عبد القادر بغدادي: حول بعض معايير ترتيب الجامعات العالمية،

Available at:http://uqu.edu.sa .

55- SES RTCIC / Ankara centre: Academic Rankings of Universities in the OIC Countries, op cit, p. 7.

56- محمد عشري حسن: مناهج ومؤشرات القدرة التنافسية للجامعات العربية، مؤتمر القدرة التنافسية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي المصرية والعربية في إطار تحرير التجارة الدولية في الخدمات، مرجع سابق، ص ص 77 – 78.

57- Vargers, Andreis Rauh: Global University Rankings and Their Impact, European University Association, 2011, p. 23.

58- Coleman, Victoria & Carol B. Eckman: Mobilizing for outstanding independent Projects, 2011.
Available at:www.forskininsradet.no.

59- الموقع الالكتروني لوحدة مشروع تطوير التعليم العالي في مصر. ww.heep.edu.eg

60- كلية الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة الشارقة: مشاريع البحوث المدعومة في جامعة الشارقة لعامي 2008/2007م، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص7.